كلمات

هيا علي الفهد

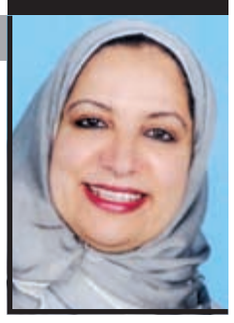

شطرنج

قد يعتقد البعض أن ما يحصل في قضية إحالة من خدموا أكثر من 30 عاما، هو نوع من التجديد الدمائي، وقد يظن آخرون أنه مجرد تبديل شخص مكان آخر لحل العديد من المشاكل. المشكلة أكثر عمقا من مجرد التفكير في أشخاص منقذين للمعضلة التي وقعت فيها وزارات متعددة بما فيها وزارة التربية، الحل لا يكمن في مجرد إزاحة فرد وإحضار ثان لأسباب يدركها الغالبية العظمى من العاملين أو من المتابعين. لم يعد تغيير الأفراد هو الحدث الأكبر بل بات نقلهم من مجال لآخر المشكلة الجديدة التي أدت لمزيد من تفاقم المشكلات: سوء اختيار الأفراد لإدارات بعينها، عداوات شخصية كثيرة بين العاملين وذاك القادم، جهل بمهام واختصاصات تلك الإدارات، التغير السريع في مراكز العمل والتنقل الدائم أبعد ما يسمى بالاستقرار وبالتالي العمل والمتابعة والإنتاج ومن ثم الشعور بالإحباط.

يخبرني زميل بأنه في عام واحد مر عليه 4 رؤساء، كل منهم مختلف في التخصص والثقافة والنظرة للأمور وإدراك معنى الإدارة الحقة، كيف تنتج إدارة مثل تلك؟ كيف يعمل مرؤوس مع أفكار مختلفة تصل لحد التناقض وأوامر تكاد تكون محبطة وعقليات تريد الكرسي لا غير؟

الاستقرار مطلب سواء لرئيس أو مرؤوس، الاستقرار الذي يؤدي بالتالي للإنتاجية المطلوبة والتقدم المقصود، فكيف نتذمر من تأخر في العملية التعليمية أو النواتج السيئة لها ونحن نتخذ قرارات محبطة؟ كيف نطمح لخدمات صحية أو ثقافية أو أمنية أو إسكانية إذا كان المخطط لتلك الأمور جاهل بها؟ إن فاقد الشيء لا يعطيه، والتخصص أمر مطلوب ومجبر عليه صاحب أعلى سلطة «عط الخباز خبزه».

اللقاء الذي جمعني بالأستاذة الفاضلة وفاء العيد ألقت كلمة واحدة من باب التندر والفكاهة «شطرنج» ما يحدث من تنقلات بين القياديين فعلا لعبة شبيهة بالشطرنج وإن كان الشطرنج يحتاج لفكر وتفكر وذكاء وصبر إلا أن الحاصل في أمر التنقلات يفتقد ذاك فالرابط الأوحد بينهما.. كش ملك.

الحرف29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

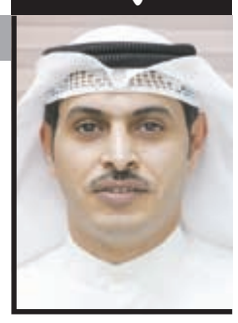

معارضة «مشلولة» ووزير 5 نجوم

لطلبة جامعة الكويت عدة مواقع إلكترونية، يتبادلون فيها الآراء حول أداء الأساتذة في الجامعة وتقييم مستوى شرحهم وتساهلهم في منح الدرجات، وهناك موقع متخصص لتقييم الأساتذة بالنجوم، ويتدرج التقييم من ولا نجمة إلى خمس نجمات، وبحسب مراجعتي للموقع أن هناك 10 دكاترة لم يحصلوا على «ولا نجمة» في عموم كليات الجامعة ومن واقع تقييمات طلابية، والطريف في الأمر أن الطلبة وفي تعليقاتهم على بعض الأساتذة لا يتساهل في الدرجات لقب «نحيس»، وأعتقد انه لو استحدثنا موقعا شعبيا لتقييم أداء الوزراء، فأعتقد أن أربعة وزراء فقط سيحصلون على تقدير نجمتين فقط، أما البقية فلن يحصلوا على نصف نجمة.

□ □ □

عامة، الآن الوزراء جميعهم مستقيلون، ونحن نتحدث عن حكومة «شبه تصريف عاجل للأمور» بما أنه لم يتم البت في استمرارية الحكومة حتى الآن، وإن كان المنتظر تدوير واسع بناء على وضع الاستقالات تحت تصرف رئيس مجلس الوزراء ورفعها، ولكن إن كان التدوير يشمل أكثر من 6 وزراء وهو المتوقع، فإن هذا ليس تدويرا عاديا، بل هو تدوير بطعم التشكيل، وكان يجب منطقيا وحتى نعرف موضعنا سياسيا أن تستقيل الحكومة بأكملها، بدلا من التدوير الواسع غير المفهوم، وإن كان مستحقا، فهناك وزراء يجب ألا يعودوا أبدا.

□ □ □

أداء الحكومة «شبه المستقيلة» كان أضعف أداء في تاريخ الحكومات الكويتية، ذلك أنه توافر لها ما لم يتوافر لأي حكومة سابقة من حيث معطيات أهمها وجود مجلس متعاون مهادن «طيب وحبوب» وكذلك توافر ميزانية مليارية قياسية، ومعارضة شبه مشلولة سياسيا وشارع أكثر هدوءا، ومع هذا لم تنجز شيئا ملموسا واحدا.

□ □ □

التحدي القادم أمام رئيس الحكومة، هو أن يشكل حكومة هدفها تصبح أفضل حكومة في تاريخ الكويت باختيار وزراء مرحلة بناء لا وزراء محاصصة وترضيات، هذا هو التحدي الحقيقي له وللبلد كله.

□ □ □

عادة ما أقوم بإرسال رابط مقالتي عبر «الواتساب» إلى جميع المسجلين في هاتفي، وهي عادة شبه يومية، ولا أدقق كثيرا في الأسماء أو انتبه، فكل ما أقوم به هو اختيار الأسماء بشكل كامل ثم إرسالها لكل من في القائمة دون انتقاء، حتى جاء يوم كتبت فيه مقالة انتقد فيها وبشدة بل وبحدة أداء أحد الوزراء، وكان رقمه من بين الأرقام المسجلة في هاتفي، أي من بين من وصلهم رابط المقالة، لم يمض ربع الساعة إلا وكان والوزير المقصود في المقالة يتصل قائلا: «انتقدني.. ماشي.. تنشر مقالتك في الجريدة أوكي.. عندك رأي في أدائي هذا رأيك وأنت حر... بس تنتقدني وترسل لي مقالتك برسالة إلى هاتفي.. بصراحة هذي قلة حيا»، لحظتها كان يمزح، ولم أشأ أن أزيد طين بلة الموقف المحرج وإلا كنت قلت له «قلة الحيا.. أن حكومة تملك كل شيء ولا تريد أن تنجز شيئا».

□ □ □

توضيح الواضح: أن يقوم وكيل وزارة بإرسال كتاب للصحف يطلب فيه من الصحيفة تخصيص صحافي ليقوم بمتابعة أخبار وشؤون مكتبه، هذا الوكيل إما أنه لا يفهم بـ «الإعلام» أو أنه لا يفهم بـ «الإعلام»، وأريد أن أسأله: «إدارة العلاقات العامة في وزارتكم شنو دورها؟»، و«ما تبي بالمرة نخصص لك صحافي يشتري لك ماجلة البيت وأغراض الجمعية بعد؟».

انتظارات

dali_alkhumsan@hotmail.com ـ @bnder22
دالي محمد الخمسان

العملاق النائم

أعجبني كثيرا ما ذكرته مجلة جلف بيزنس Gulf Business في تقرير لها بأن الاقتصاد الكويتي «عملاق نائم» وهو وصف جميل ودقيق، حيث يعتبر هذا البلد الصغير في مساحته الكبير في موارده وهو بفضل الله يعتبر من أكبر البلاد الاقتصادية في الشرق الوسط ويعد من احد كبار الدول المنتجة للنفط في العالم، وتعد الكويت واحدة من أغنى الدول في العالم كما تعد ذات قوة الاقتصادية عالية جدا مقارنة بدول العالم.

وتعود أسباب تلك القوة الاقتصادية إلى نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي. وذكرت المجلة في تقريرها المميز بأن الكويت ذات ميزانية ضخمة ولديها احتياطات نفطية عملاقة وصناعات نفطية كبيرة بالإضافة إلى مليارات الدولارات من الاحتياطيات المالية الوفيرة ولها بنية تحتية للصناعات المختلفة.

العملاق النائم لا بد أن يستيقظ يوما ما وهناك دعوة من القلب لهذا العملاق أن يفيق من سباته وأن ينهض وينظر إلى الاقتصادات في الدول الأخرى الشقيقة التي تقدمت عليه وسبقته في التنمية والتقدم والعمل المثمر والذي أدى إلى تطور تلك البلدان الخليجية والعربية.

هناك عوامل مشجعة للعملاق النائم لدفع الاقتصاد الكويتي إلى الأفضل وعلى الحكومة أن تضع وتنفذ بدقة وتمعن توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير ـ حفظه الله ورعاه ـ وهو المبدع سياسيا واقتصاديا الداعي إلى العمل والنهضة وجعل الكويت مركزا ماليا متميزا بدفع الاقتصاد الكويتي إلى النهوض والعمل بكل جهد ومثابرة وتنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل للشركات العملاقة وجذب رؤوس الأموال وجعل الكويت ذات بيئة اقتصادية مثمرة بتبسيط الإجراءات وتحريك عجلة الاقتصاد الكويتي حتى يفيق العملاق النائم.

هناك طاقات كويتية مبدعة ومتخصصة ومخلصة تنتظر الفرصة لخدمة الاقتصاد الكويتي بكل جهد ممكن فهي تستحق كل ثقة لأنها متميزة.

إطلالة

khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

أمنيات تحققت وأخرى بانتظار القرار في العام الجديد

خلال أيام نحتفل بالعام الميلادي الجديد، متمنيا أن يكون عام إنتاج وإنجاز ينهض بهما بلدنا الكويت.

وقد تطرقت خلال العام الحالي والذي سنودعه خلال أيام إلى العديد من القضايا المهمة وخاطبت القياديين في الدولة لإصلاح بعض الأمور المرتبطة ارتباطا كاملا بحياة المواطن، منها ما تم تنفيذه، وهنا لابد من الإشادة بالجهات التي تبنت العديد مما كتبته من خلال زاويتي، حيث تطرقت إلى قضية المسرحين الكويتيين في القطاع الخاص، وطلبت لهم من رئيس الوزراء ووزير الدولة أن يستمر البدل حتى تنتهي قضيتهم، ولله الحمد تم التمديد لهم لمدة عام، ولكن أتمنى من سمو رئيس الوزراء أن يفرح أبناءه المسرحين بقرار يحل القضية بشكل نهائي وطي هذا الملف كما تطرقت إلى قضية مهمة بشأن تخصيص صالة للمراجعين لأفرع التموين بالجهراء وجاء الرد خلال أيام قليلة بعد نشر الاقتراح بتنفيذ عدد من الصالات خدمة لأهالي المحافظة، وهذا الإنجاز يشكر عليه وزير التجارة د.انس الصالح على تجاوبه لمطالب أهالي الجهراء.

وهناك أمر آخر مازال معلقا ونتمنى من وزيرنا الشاب النشط الاستعجال بتنفيذه والمتعلق بإزالة سكراب السيارات الملاصق لمدينة سعد العبدالله السكنية.

أيضا تم التطرق إلى العديد من القضايا الصحية منها ما تم تطبيقه والبعض الآخر مازال بانتظار قرار حاسم وهو ما يتعلق بتحديد رسوم المراجعة في المستشفيات الخاصة بدلا من إطلاقها، وكذلك الحال بالنسبة لأسعار الأدوية الخيالية مقارنة مع دول الخليج الأخرى نتمنى مع بداية العام الجديد أن تسعى وزارة الصحة إلى فرض هيبتها وتطبيق النظام على الصيدليات والمستشفيات الخاصة حتى يشعر الجميع بالاستقرار بدلا من الاستغلال الذي يمارس من قبل البعض وهو ما يدل على انعدام الرقابة.

كذلك هناك قضيه أتمنى خلال عام 2014 أن يتم حلها وهي الاختناقات المرورية التي سبق ان تطرقنا لها اكثر من مرة وان تجد وزارة الداخلية حلا لهذه المعاناة التي يعاني منها الجميع دون استثناء.

أخيرا، أتمنى خلال العام الجديد أن نرى بلدنا الغالي مزدهرا على جميع الأصعدة ويعود مثل ما كان لؤلؤة الخليج لان الكويت فعلا دانة، فيجب المحافظة عليها، تلك الأمنيات سطرتها حتى يتسنى للمسؤولين بالدولة تنفيذها للمواطنين

رأي قانوني

melhemmahmod@hotmail.com
المستشار القانوني د.محمود ملحم

غياب حماية حقوق المستهلك

معروف ان التنزيلات تكون دائما على البضائع القديمة او قبل انزال البضائع الجديدة في السوق، وتكون عادة مراقبة من قبل الجهات المختصة، ولكن ما لفت نظري ان بعض المحلات الموجودة في الكويت عند التنزيلات يكتبون على الأبواب حتى 50٪، او حتى 70٪، وهنالك محلات كتب عليها حتى 90٪، وعندما تدخل الى المحال لا تجد لا 50 ولا 70 ولا 90 ولا حتى 10٪ والجميل في هذا والإجابة مشتركة لدى بعض المحلات، فعندما تسأل عن التنزيلات تجيبك الموظفة العروض عندنا حتى الخمسين اي كلمة حتى في نظرهم تحميهم من سؤال المستهلك. هذا في القانون غش تجاري. فليس هنالك شيء اسمه حتى. فإما ان يكون هنالك تنزيلات مراقبة من قبل وزارة التجارة وعلى أصحاب المحال الالتزام بالعرض المقدم وإما فرض غرامات قد تصل الى حد إقفال المحل فيما اذا كان هنالك غش. وقد خاطبنا المشرع في مقالاتنا السابقة وتمنينا تشريع قانون ينظم ظاهرة التنزيلات او أقلها صدور قرار او مرسوم او أي عمل ينظم هذه الظاهرة الخطيرة واقترحنا في مقالاتنا السابقة ان يشترط القرار او المرسوم أن يكون التاجر مسجلا بالسجل التجاري لعرضه على لجنة حماية المستهلك وأن يعلن التاجر بشكل واضح على واجهة محله عن التصفية وبشكل لا لبس فيه نوع السلعة المراد تصفيتها ومدتها والحد الأدنى والأقصى من التخفيضات على ألا يقل الحد الأدنى لنسب التخفيضات عن 30٪ مع وضع بطاقة السعر الحقيقي قبل وبعد على كل صنف مدون عليه المواصفات وان تكون التنزيلات موحدة ويجب أخذ الموافقة المسبقة لوزارة التجارة على التخفيضات كمرحلة أولى، لأن بعض التجار اعتادوا على التهرب من القانون والتلاعب على الألفاظ لجذب المستهلكين ويجب العمل على ان تكون الرقابة على السلع المجرى عليها التنزيلات من قبل لجنة حماية المستهلك في الأسواق من خلال ضرورة الإعلان عن أسعار مبيعها للمستهلك قبل وبعد، ويجب مراقبة الفواتير مراقبة صارمة من المحلات التي تقرر إجراء التنزيلات على بضائعها ومطابقة السلع للمواصفات القياسية ومن حق المواطن السؤال عن حقيقة التنزيلات كما انه من حق كل مواطن يقع ضحية الغش التجاري ان يبادر الى الاتصال بلجنة حماية حقوق المستهلك او يبادر الى رفع دعوى قضائية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والسبب يعود الى ان التخفيضات تشكل فرصة ثمينة وذهبية لكثير من المستهلكين المغرر بهم بإعلانات كاذبة للتسوق وشراء ما يحتاجون له من أغراض، فهم بنظر التجار صيد ثمين بالمناسبات والأعياد فهم لا يحتاجون إلى رأسمال للدعاية فيكفي إعلان صغير مذيل بكلمة حتى تحميهم قانونيا. وفي الختام ليس هنالك من تخفيضات كما انه ليس هنالك من مساءلة، والجدير بالذكر انه ربما لا تكون هناك رغبة للشراء لدى المستهلك، ولكن وهم التخفيض يدفع لذلك. عذرا أيها التجار ولكن مصلحة المواطن فوق كل اعتبار.

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

حمداً لله خلصنا من هذه الحكومة

أخيرا وكما هو متوقع ومنتظر تقدمت الحكومة باستقالتها قبيل إعلان حكم المحكمة الدستورية.. والحمد لله الذي خلص الكويت وأهلها من برنامج عملها ومن أدائها.. فقد كنا نقول عن أمثلة الفساد الصارخ فيما مضى ان لجنة العلاج بالخارج لا يوجد بها طبيب لتسهيل إعطاء العلاج بالخارج لغير مستحق.. ولكننا اليوم نعيش في مرحلة فساد أشد ولعل أهم وأشهر شاهد عليه قضية عزل الكابتن سامي النصف لأجل تسهيل الاستيلاء على ما يملكه الطائر الأزرق..؟ ففيما مضى كان الفساد يستفيد منه مواطنون وان كانوا غير مستحقين، ولكن اليوم صار الفساد يستفيد منه قلة قليلة، فالمواطنون يكلفون المال العام بضعة آلاف أو قل بضعة عشرات آلاف من الدنانير، ولكن القلة يكلفون المال العام مئات الملايين من الدنانير.. لذلك أقول بكل جزم ان فساد 2007 و2008 صار بالنسبة للفساد الذي نراه اليوم همسة أو نكتة او شربة ماء..؟ واليوم وبعد استقالة هذه الحكومة سقط باستقالتها برنامج عملها وذهب أداؤها للحكم البصير الذي سيحاسب عليه بعدما مرت هذه الأعمال على من انتخبهم الشعب الكويتي مرور الكرام فأفلتوا من حساب الدنيا ولكننا ننتظر حساب الآخرة.. باستقالة الحكومة انتهت مرحلة وها نحن نتهيأ لمرحلة جديدة، نضرع للباري عز وجل ان تكون مرحلة حكومة جديدة ببرنامج عمل طموح يعالج الإحباط الذي بات يعاني تحت وطأته الكويتيون.. وأداء جديد ينسينا الأداء البائس.. حكومة جديدة لا تخدم قلة قليلة على حساب المال العام وسيادة القانون، نتطلع لحكومة تكافئ قياديها المخلصين وتضرب بعنف القانون على يد ورأس المتجاوز والمحابي.

فهل يأتينا سمو الرئيس بفريق حكومي بهذه المواصفات وغيرها من حميد الخصال.. أتمنى مخلصا رغم خيبة او قل خيبات أملي.. وبالختام ارفع يديّ للمولى جلت قدرته قائلا اللهم هيأ للكويت وأهلها من أمرهم رشدا وارزقهم الخير كله من حيث لا يحتسبوا، قولوا آمين.